الأمم المتحدة S/PV.5120

# مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة ٥١٢٠

الثلاثاء، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد آدشي | (بنن) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد دنيسف |
| | الأرجنتين | السيد ميورال |
| | البرازيل | السيد ساردنبرغ |
| | الجزائر | السيد بعلي |
| | جمهورية تنزانيا المتحدة | السيد مهيغا |
| | الدانمرك | السيدة لوج |
| | رومانيا | السيد موتوك |
| | الصين | السيد وانغ غوانغيا |
| | فرنسا | السيد دلا سابلبير |
| | الفلبين | السيد باخا |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير إمير جونز باري |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد هوليداي |
| | اليابان | السيد أوشيما |
| | اليونان | السيد فسيلاكيس |

## جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-23159 (A)

*0523159*

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## تقارير الأمين العام عن السودان

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): بموجب الدعوة المقدمة من المجلس، أدعو فخامة السيد علي عثمان طه النائب الأول لرئيس السودان، إلى المشاركة في المناقشة من دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بفخامة السيد علي عثمان طه.

بموجب الدعوة المقدمة من المجلس، أدعو معالي السيد جون قرنق دي مابيور، رئيس الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى المشاركة في المناقشة من دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

بالنيابة عن المجلس أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد جون قرنق دي مابيور.

بموجب الدعوة المقدمة من المجلس، أدعو معالي السيد بابا غانا كينغيب، الممثل الخاص لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي في السودان، إلى المشاركة في المناقشة من دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

بالنيابة عن المجلس أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد بابا غانا كينغيب.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على الأعضاء الوثائق التالية: تقرير الأمين العام عن السودان المقدم عملا بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) والفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤) والفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، الوثيقة S/2005/57؛ وتقرير الأمين العام عن السودان بموجب قراري مجلس الأمن ١٥٤٧ (٢٠٠٤) و ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، المنشور بوصفه الوثيقة S/2005/57؛ ونسخ مصورة من الرسالة المؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها النسخة الانكليزية من تقرير اللجنة الدولية للتحقيق في دارفور، الذي سيصدر تحت الرمز S/2005/60.

أدلي الآن بيان بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن.

إنه ليشرفنا حضور الأمين العام للأمم المتحدة هذه الجلسة العلنية الهامة المعقودة بشأن الحالة في السودان. إن وجودكم بيننا يا سيادة الأمين العام يبين صدق التزامكم بفض الصراع في السودان. والواقع أن هذا الاجتماع يجيء بمبادرة منكم فلكم الشكر على ذلك.

وباسم مجلس الأمن، أشكر ضيوفنا الكرام، النائب الأول للرئيس علي عثمان طه والسيد جون قرنق، لتلبيتهم دعوتنا إلى القدوم إلى نيويورك لخوض النقاش المباشر المرتكز على الثقة الذي نود أن نجريه معكم بوصفكم العناصر الفاعلة الرئيسية في الحالة المعقدة السائدة في جمهورية السودان في هذه المرحلة الحرجة من مراحل تطورها، وأرحب بهما.

وأرحب أيضا بالسفير بابا غانا كينغيب، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في السودان.

وأود، بادئ ذي بدء، أن أؤكد التزام المجلس التام بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية. وينبغي بذل كل جهد ممكن لاستعادة الشعب السوداني لوحدته.

والواقع أن توقيع اتفاق السلام الشامل بين الشمال والجنوب في ٩ كانون الثاني/يناير كان حدثا تاريخيا بالنسبة للسودان. وإننا لنتوجه إليكما، طه نائب الرئيس والسيد قرنق، بأسمى آيات التقدير على دوركما الجليل في بلوغ اتفاق السلام. ونهنئ الأطراف كافة التي أسهمت في إنجاح عملية مفاوضات نايفاشا، وبخاصة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على وساطتها البناءة الناجحة. والمجلس يؤمن بوجوب بذل قصارى الجهد للحفاظ على الزخم الحالي وتنفيذ اتفاق السلام الشامل بحيث يتسنى إتمام المصالحة الوطنية الحقيقية. وإننا لنرحب بسرعة تصديق المجلس الوطني السوداني على الاتفاق.

إن هذه للحظة تسنح فيها للسودان فرصة كبيرة. وعلى شعب السودان بأسره أن يسعى جاهدا إلى اغتنام هذه الفرصة وبلورتها في المسار المفضي إلى سلام وطيد ودائم في البلد. ومن ثم فالتزام الأطراف كافة بالتصميم على تنفيذ اتفاق السلام الشامل يُعد أمرا بالغ الأهمية. وإننا لنؤكد ضرورة أن تتصرف الأطراف كافة على نحو يفسح المجال لتبني عملية السلام على الصعيد الوطني.

ويرحب مجلس الأمن أيضا بما أبدته الأطراف السودانية في عملية تحقيق اتفاق السلام الشامل من روح التبني لتلك العملية. ويتوقع المجلس أن تبدي الأطراف الروح ذاتها في تنفيذ الاتفاق.

ومجلس الأمن يدرك تماما مدى ضخامة المسؤولية المنوط بالمجتمع الدولي النهوض بها لمساعدة الأطراف السودانية على أن تمضي على الدرب المختار. والمجلس ملتزم تماما باتخاذ التدابير المناسبة التي من شأنها أن تشجع المجتمع الدولي على تأدية دوره في دعم وتوطيد عملية السلام وتمكنه من القيام بذلك.

وقد نادى المجلس بتوفير المساعدة من أجل الإعمار والتنمية، الأمر الذي يتأتى بوجه خاص عن طريق منح التأييد الكامل لمبادرة حكومة النرويج الداعية إلى عقد مؤتمر للمانحين في أوسلو يتناول مسألة تعبئة الموارد تحقيقا لهذه الغاية شريطة أن تفي الأطراف بجميع التزاماتها.

وانطلاقا من الروح ذاتها، شرع أعضاء المجلس في صوغ قرار يعالج بصورة شاملة الحالة في السودان من جميع جوانبها. ومن خلال ذلك القرار، سيحدد المجلس، في المقام الأول، سبل ووسائل إنشاء عملية من عمليات الأمم المتحدة لدعم السلام تساعد على تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ويقصد من عملية حفظ السلام تلك التي ستنشأ بموجب الفصل السادس من الميثاق أن تكون بعثة متكاملة ومتعددة الأبعاد تتألف من طائفة عريضة من العناصر يوضع تصور لها في إطار نهج شامل يُتبع في معالجة احتياجات السودان في المرحلة الراهنة. ومن المفروض أن تؤدي عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام دورا حيويا في المساعدة على تعزيز المصالحة الوطنية في السودان.

ومن ناحية أخرى، لا يزال مجلس الأمن قلقا بشدة إزاء الحالة في دارفور. والواقع، أنه ينبغي في المرحلة الراهنة، بذل جهد جهيد لتعظيم الأثر الإيجابي الذي نتوقع أن يخلفه اتفاق السلام بين الشمال والجنوب على الصراع في دارفور. وإننا لنحث الأطراف كافة على السعي من أجل التوصل في دارفور إلى تسوية سياسية مستدامة وشاملة مما يتضمن

الاتفاق سريعا على إعلان للمبادئ بغرض إنهاء الصراع الدائر بأسرع ما يمكن.

وفي هذا المقام، يعرب المجلس عن استنكاره لانتهاكات وقف إطلاق النار واستمرار أعمال العنف في دارفور، لا سيما تلك التي جرى الإبلاغ عنها في الأسابيع الأخيرة. ويشدد على الالتزامات التي أخذها الأطراف على عاتقها في اتفاق أنجمينا لوقف إطلاق النار المؤرخ ٨ نيسان/أبريل وبروتوكولات أبوجا المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. فالانتهاكات المستمرة لتلك الاتفاقات الملزمة تبعث على التشكك في مدى التزام الأطراف بإيجاد حل سلمي للأزمة.

كما أن استمرار شن الهجمات على المدنيين واستهداف العاملين في مجال الشؤون الإنسانية وتعرض مراقبي الاتحاد الأفريقي، حسبما أفادت التقارير، لهجمات كلها أمور غير مقبولة على الإطلاق. ومن المهم للغاية وضع حد لتلك الهجمات وكفالة ألا يتكرر وقوعها. وإننا نحث السلطات السودانية على كافة المستويات وجميع المتمردين على الامتثال تماما للمطالب الواردة في قرارات المجلس ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٦٤ (٢٠٠٤) و ١٥٧٤ (٢٠٠٤).

لقد هالت أعضاء المجلس الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في دارفور انتهاكا للقانون الدولي على النحو المبين في تقرير لجنة التحقيق الدولية. وإننا نطالب جميع الأطراف بوضع حد فورا لما يتعرض له المدنيون من هجمات وأعمال عنف. ويدين المجلس دون تحفظ الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة في دارفور. وقد عقد مجلس الأمن العزم على معالجة مسألة الإفلات من العقاب وتقديم مرتكبي تلك الجرائم للعدالة.

ويشدد المجلس مرة ثانية على حيوية الدور الذي يؤديه مراقبو حقوق الإنسان في دارفور. ونحن مقتنعون تماما بأنه يجب الإسراع باتخاذ تدابير لزيادة عدد المراقبين على وجه السرعة وإقامة نظام لتوثيق الانتهاكات والتعامل معها. ونظرا لكثرة وكالات الأمم المتحدة المنخرطة في أنشطة الحماية، يتطلب هذا المجال، في رأينا، من مكتب الممثل الخاص للأمين العام قيادة قوية وتنسيقا محكما.

ويؤيد المجلس تماما الدور البناء البالغ الأهمية الذي يواصل الاتحاد الأفريقي أداءه في إطار جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إنهاء الصراع المروع في دارفور. ويتعين على بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور أن تباشر دورها في توفير الحماية والمراقبة في المجال العسكري على أرض الواقع في دارفور، في ظروف عصيبة للغاية. ولاستمرار مشاركة الاتحاد وتفانيه في هذا المجال أهمية فائقة شأنها في ذلك شأن الدور السياسي الذي يؤديه من خلال تيسيره لمحادثات السلام الجارية بشأن دارفور في أبوجا، نيجيريا.

ويؤيد أعضاء مجلس الأمن توصية الأمين العام بأن تتعاون عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام قيد النظر مع الاتحاد الأفريقي وتدعمه في جهوده، وأن تضطلع بدور في تعزيز ومساندة الجهود الرامية إلى فض الصراعات الدائرة في السودان، وبخاصة في دارفور، وذلك في ظل التعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي. فبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام قيد النظر ينبغي أن تقوي هذا الدور المتكامل الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي في السودان.

وإننا لنشجع الجهات المانحة الدولية على مواصلة دعم جهود الاتحاد الأفريقي حسب الاقتضاء. والمجلس على استعداد لتأييد أي ترتيبات يكون من شأنها أن تسمح لعملية الأمم المتحدة بمد الاتحاد بما يلزمه من دعم لوجستي وإداري. ومن رأي المجلس أنه ينبغي أن تكون كل من عملية

الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور على اتصال وثيق بالأخرى. وينبغي للطرفين أن يسهما في إرساء علاقة تعاونية قوية بين عملية الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور.

وأود أن أشكر السيد كينغبي الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في السودان وفريقه على التزامهما وتشجيعنا. ونحثهما على بذل قصاراهما ليبلغ التنسيق مع عملية الأمم المتحدة في الميدان المستوى الأمثل.

ويهيب المجلس بجميع الأطراف أن تتعاون تماما مع بعثة الاتحاد الأفريقي وأن تكفل لبعثة الاتحاد الأفريقي السلامة وحرية الحركة في جميع أنحاء دارفور.

ومع انعدام التقدم في الساحة السياسية، لا مناص من أن تزداد الحالة في دارفور تدهورا. وازدياد التدهور ليس من صالح أحد حيث أنه يمكن أن يعرض تنفيذ اتفاق السلام الشامل بين الشمال والجنوب للخطر ويهدد بشدة مستقبل البلد بأسره. وإننا نحث جميع الأطراف على أن تستأنف محادثات أبوجا بنية خالصة.

ويرحب المجلس بقرار حكومة السودان بتعيين طه نائب الرئيس رئيسا لفريقها في مفاوضات أبوجا. ونحث نائب الرئيس طه على مباشرة تلك المسؤولية الجديدة بنفس التصميم الذي أبداه في مفاوضات الشمال والجنوب. ونهيب أيضا بالسيد قرنق، أن يستخدم في دارفور كل ما يتمتع به من نفوذ وقوة تأثير لكفالة إحراز تقدم سريع في محادثات أبوجا.

أعطي الكلمة للنائب الأول للرئيس السوداني، فخامة السيد علي عثمان طه.

**السيد طه** (السودان): السيد الرئيس، في البدء أشكركم وسائر أعضاء المجلس على دعوتكم لشخصي لحضور هذه الجلسة الهامة بالنسبة للسودان. كما أشكر لكم وللمجلس الاهتمام بقضية السلام في السودان مما حدا به في العام الماضي إلى عقد اجتماع تأريخي في نيروبي لتشجيع الحكومة السودانية والحركة الشعبية على وضع اللمسات الأخيرة على اتفاق السلام الشامل والانتهاء من التفاوض بحلول نهاية العام الماضي.

لقد أعلنت في ذلك الاجتماع في نيروبي عزم الحكومة على الانتهاء من التفاوض والتوصل إلى اتفاق سلام شامل بحلول نهاية العام. وكذلك جاء التأكيد من أخي الدكتور جون قرنق قائد الحركة الشعبية. وبالفعل شهدت بدايات هذا العام الاحتفال بتوقيع السلام الشامل واعتمدته المؤسسات التشريعية وبدأ التنفيذ الفعلي للاتفاق وفقا للبرنامج الزمني المتفق عليه للفترة التمهيدية. وبذلك دخل السودان مرحلة جديدة من تاريخه. ويسعدني أن أفيد الأعضاء بأننا أودعنا اليوم وبصورة رسمية وثيقة الاتفاقية لدى مجلس الأمن. وأود في هذا السياق أن أرحب بتقرير الأمين العام موضوع هذه الجلسة، الذي جاء مهنيا وموضوعيا فيما يتعلق ببعثة السلام المرتقبة. ونؤكد للمجلس من جانبنا مواصلة التعاون التام مع المنظمة واستعدادنا لبحث التفاصيل الخاصة بالبعثة وفق ما جاء في اتفاقية السلام.

لقد دعا مجلس الأمن في اجتماعه التأريخي في ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ إلى ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي، ”بمجرد التوقيع على الاتفاق وبدء تنفيذه، بتوفير المساعدة من أجل تنفيذه“.

كما أعلن المجلس في ذلك الاجتماع التزامه ”بالقيام بمجرد إبرام اتفاق سلام شامل، بمساعدة شعب السودان في جهوده الرامية إلى بناء أمة مسالمة وموحدة يعمها الرخاء، وعلى أن يكون مفهوما أن الطرفين يؤديان جميع التزاماتهما المتفق عليها“.

كما حث مجلس الأمن بعثة التقييم المشتركة للإنجاز السريع لأعمالها بما يشمل تحديد المساعدات اللازمة للإعمار

والتنمية الاقتصادية وإلغاء عبء الدين وممارسة التجارة بمجرد توقيع اتفاق السلام الشامل وبدء تنفيذه.

لقد تم توقيع الاتفاق. وبدأنا بالفعل في تنفيذه. ومضت الجهود قدما لتحديد احتياجات السودان. وبادرت حكومة النرويج، مشكورة بالدعوة لمؤتمر للمانحين من أجل التعمير والتنمية الاقتصادية في السودان. وإنني من هذا المنبر أدعو المجتمع الدولي إلى دفع هذه الجهود الرامية إلى الإعمار والتنمية، حتى ينعم أهل السودان بريع السلام ويقطفوا ثماره، الأمر الذي يجعله سلاما مستداما ودائما.

وأناشد مجلس الأمن أن يدعو دول العالم أجمع إلى ما يلي: أولا، رفع القيود والعقوبات الاقتصادية والتجارية التي تعيق جهود الإعمار والتنمية والاستثمار وبدء شراكة فاعلة مع السودان. ثانيا، الدعوة إلى إعفاء كامل للديون الخارجية المترتبة على حكومة السودان لدى المؤسسات الدولية والدول، وذلك حتى يوجه السودان موارده لتقديم الخدمات الاجتماعية لمواطنيه وحتى يتمكن من بناء بنياته الأساسية وقدرات أبنائه ومؤسساته وليتمكن من محاربة الفقر ورفع معدلات النمو وفقا لأهداف الألفية. ثالثا، الدفع بسخاء في مؤتمر المانحين لإحداث التنمية الاقتصادية والنهضة الشاملة المرجوة.

إن بلادي قد عانت كثيرا من الحرب. ونحن عازمون عبر حكومة الوحدة الوطنية على إحداث تغيير حقيقي على أرض الواقع بما يحقق الإعمار والتنمية والوحدة.

إن السودان المزدهر المتصالح مع نفسه وجيرانه هو خير للمنطقة وللقارة وللعالم أجمع. ويقيني أن مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره لن يدخرا جهدا في مساعدة أهل السودان لتحقيق هذا الهدف النبيل.

إن الاتفاق الذي تم توقيعه في ٩ كانون الثاني/يناير الماضي في نيروبي يتسم بالشمول. وهو إذ عالج أسباب الاحتراب المتطاول بين شمال السودان وجنوبه لم يغفل قضايا الوطن كافة وهو وطن متعدد الأعراق والثقافات والأديان، مترامي الأطراف، واسع الأرجاء، ضعيف البنيات، وطن ظل يعاني من اختلالات في التنمية والخدمات بسبب ظروف الحرب والحصار.

لقد عالجت الاتفاقية هذه الأمور كلها على مستوى السودان كله من حيث أنها: أولا، أرست لنظام سياسي يعتمد المواطنة أساسا للحقوق والواجبات ويلتزم المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ويعترف بالتنوع ويعتبره مصدرا للقوة وأساسا للوحدة. ثانيا، تؤسس الاتفاقية حكما ديمقراطيا يلتزم العدالة وحكم القانون والحكم الرشيد. يدار فيه السودان على أساس لامركزي تنقسم فيه السلطات بين المركز والولاية والحكم المحلي وفق نظام دستوري يحدد هذه السلطات وينظمها. ثالثا، قسمت موارد البلاد المالية بناء على أسس منصفة راعت الفوارق بين الولايات في مستويات التنمية والخدمات والاختلالات الناجمة عن الحرب.

إن اتفاق السلام الشامل وما جاء به من أسس ومعايير عادلة ومنصفة لتقسيم السلطة والثروة، قد أرسى الأسس اللازمة للحل السياسي والتنموي للحرب في دارفور ولسلام شامل يعم أرجاء السودان جميعا، في شرقه وفي وسطه وفي شماله وفي كل أنحائه.

إنني قادم للتو من دارفور حيث اطلعت على الأوضاع بنفسي وتحدثت إلى المواطنين هناك وناقشت المسؤولين في ولايات دارفور. وقد زادتني هذه الزيارة يقينا على يقيني بضرورة الوصول إلى حل سياسي يوقف الحرب ويرفع المعاناة عن أهلنا في دارفور.

لقد كلفني السيد رئيس الجمهورية مؤخرا بتولي ملف دارفور. وأؤكد للمجلس بأن الحكومة ماضية في طريق هذا الحل وأن العزم والصبر والأناة والجدية التي أوصلتنا إلى

اتفاق السلام الشامل في نيفاشا ستكون معنا حتى نطفئ نار الصراع في دارفور، وحتى نجعل من هذا العام، ٢٠٠٥، عاما للسلام الشامل في السودان، بإذن الله.

انطلاقا من تكليف السيد رئيس الجمهورية لشخصي وانطلاقا من التزام الحكومة لإيجاد تسوية سياسية ومستدامة للمشكلة، أود أن أطرح جانبا من رؤية التفاوض العاجل من أجل وضع حل سريع لمعاناة أهل دارفور.

أولا، المحور الإنساني. لقد أبدت الحكومة، قولا وعملا، استعدادها لإعطاء هذا المحور عناية قصوى. وقطعت الحكومة شوطا طويلا في إبرام الاتفاقيات مع الأمم المتحدة ومع حاملي السلاح في دارفور، من أجل الإغاثة العاجلة والسريعة للمتضررين من الأحداث المؤسفة التي وقعت هناك طيلة الفترة الماضية. وسعت الحكومة باجتهاد لإزالة العقبات أمام جهود العمل الإنساني الذي تضطلع به منظمات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية. وتتعرض هذه الجهود لمصاعب، أحيانا بسبب ضعف التمويل الدولي لعمليات الإغاثة، وأحيانا بسبب الظروف المناخية وضعف البنى الأساسية في دارفور، ومرات كثيرة بسبب الإخفاقات الأمنية التي حدثت نتيجة لعدم التزام حاملي السلاح بوقف إطلاق النار. ولكنني، أيا كانت الأسباب التي ربما أعاقت أحيانا الجهود الإنسانية، أود أن أؤكد لكم وللأسرة الدولية التزامنا الصارم بتعهداتنا في هذا الشأن واستعدادنا الدائم للنقاش والتفاوض وتناول أية إجراءات جديدة ينبغي اتخاذها من أجل تذليل المصاعب التي تعترضنا.

ثانيا، المحور الأمني. برغم أن الوضع الأمني قد تحسن عما كان عليه عند اشتداد مضاعفات المشكلة في العام الماضي، فإن الحكومة ترى أن الأوضاع الأمنية يمكن أن تشهد مزيدا من التحسن إذا توفرت الشروط التالية.

الشرط الأول، تعزيز تفويض الاتحاد الأفريقي وقدراته وقواته في دارفور، ماديا وفنيا، حتى يتمكن من إكمال انتشارها والاضطلاع بمهمة مراقبة وقف إطلاق النار والحد من الخروقات الأمنية التي ظلت تلقي بظلال سالبة على الجهود الإنسانية وعلى جهود التسوية السياسية.

الشرط الثاني، الشروع فورا في برامج نزع السلاح باعتبارها عاملا أساسيا في إعادة الاستقرار والأمن في دارفور، ما إن يتحقق الالتزام بوقف إطلاق النار. وستبدأ الحكومة من جانبها بمشروعات محددة في هذا المجال، مستفيدة من التجارب التي طبقت في بلاد أخرى، مثل تجربة التنمية مقابل السلاح. ولكن نزع السلاح بصورة مؤثرة سيتطلب دعما ماديا وفنيا من المجتمع الدولي، كما سيتطلب درجة أعلى من الالتزام من المجموعات المسلحة في دارفور الآن.

الشرط الثالث، المضي قدما في فتح الطرق أمام جهود الإغاثة وتيسير انتقال المواطنين داخل دارفور، بما يساهم في إعادة الحركة الاقتصادية والاجتماعية إلى طبيعتها، الأمر الذي سيكون له أثر موجب في تطبيع الحياة والدفع بقضية السلام.

الشرط الرابع، التحقيق في الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في دارفور ومعاقبة مرتكبيها، وذلك في ظل توفر السلام والوصول إلى حل سلمي. وقد بدأت الحكومة عمليا تنفيذ توصيات اللجنة الوطنية للتحقيق في أحداث دارفور وانتهاكات حقوق الإنسان، والمُشكَّلة بقرار رئاسي في أيار/مايو ٢٠٠٤، والتي أحطتم علما بخلاصاتها. وتأكيدا لجدية الحكومة في التعامل مع تلك التوصيات، فقد شكلت لجنة قضائية برئاسة قاضي محكمة عليا في نهاية كانون الثاني/يناير الماضي، لتحديد هذه الجرائم والانتهاكات ومعاقبة مرتكبيها. وفي هذا السياق، اطلعنا على تقرير اللجنة الدولية للتحقيق الذي صدر مؤخرا. وقد عممت اليوم على وفودكم الموقرة ملاحظاتنا على بعض جوانبه وتوصياته، التي نأمل أن تنظروا فيها بموضوعية كاملة، ونحن على قناعة

تامة بأن ما جاء في تقرير اللجنة الوطنية يحقق ما ورد في تقرير اللجنة الدولية. وقد أنشأت الحكومة لجنتها الوطنية بإرادة وطنية، استشعارا منها بأهمية مبدأ المحاسبة وإقامة العدالة وإنهاء حالة الإفلات من العقاب.

الشرط الخامس، معالجة مضاعفات الانتهاكات العامة ضد حقوق الإنسان وحالات التجاوزات التي لا تثبت نسبتها إلى أشخاص بعينهم.

الشرط السادس، إطلاق سراح المعتقلين من أبناء دارفور ممن لم تقدم أو تثبت ضدهم دعاوى بارتكاب جرائم ينص عليها القانون، وهو إجراء قد قامت به الحكومة فعلا على أرض الواقع.

إن تحقيق مبدأ المحاسبة وتقديم المتهمين إلى العدالة ينبغي ألا يصرفنا عن التركيز على تحقيق السلام أولا، ووقف الأعمال العدائية وضمان الالتزام الكامل بوقف إطلاق النار والوصول إلى التسوية السياسية المرجوة. وفي هذا الصدد، نلتزم بدفع مفاوضات أبوجا قدما في أسرع وقت ممكن وبالتزام سياسي كامل بغية الوصول إلى تسوية سياسية عادلة.

ثالثا، المحور الاقتصادي والاجتماعي. إن الحل الجذري للمشكلة القائمة في دارفور، لا يمكن التوصل إليه دون النجاح في تثبيت دعائم التعايش السلمي بين السكان. والأوجب هو الانتقال من حالة التعايش السلمي إلى حالة الاعتماد المتبادل والتعاون بين المجموعات المختلفة، وهي السمة التي ميزت دارفور وضمنت لمجتمعها صيغة من التعايش البناء عبر الحقب الماضية. وخطة الحكومة لاستعادة ذلك الاستقرار تنبني على الخطوات التالية.

أولا، إعادة تنظيم العلاقات بين السكان على أسس من الإجراءات والاتفاقات التي تستند إلى التراث التاريخي لدارفور، وتعتبر في ذات الوقت بمقتضيات التطور الحديث داخلة في بنية المجتمع والدولة الحديثة. ويدخل في ذلك تنظيم حيازة الأرض واستخدامها، وتنشيط وتمكين المفاهيم والآليات الأهلية والحديثة في تعميق التفاهم وفض النزاعات المحلية.

ثانيا، الشروع في إعادة اللاجئين والنازحين إلى قراهم ومناطقهم الأصلية وإعادة تأهيل البنية الاجتماعية والاقتصادية التي تضمن بقاءهم في تلك المناطق.

ثالثا، التصدي للمظالم التي لحقت بتلك المناطق وحصر الخسائر الناجمة والبدء بمعالجتها. وفي هذا الشأن، أنشأت الحكومة في نهاية كانون الثاني/يناير الماضي لجنة أخرى برئاسة أحد قضاة المحكمة العليا لحصر الخسائر وتقدير التعويضات المطلوبة.

رابعا، إعداد مشروعات تأهيل إنمائية قصيرة ومتوسطة المدى والبدء بتنفيذها بالاتفاق مع المانحين والمجتمع الدولي. وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك في اجتماع مجلس الأمن، في نيروبي، في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، وذلك في إطار بعثة التقييم المشتركة التي ستقدم وثيقة السودان أمام مؤتمر المانحين في أوسلو في شهر نيسان/أبريل القادم. وأجدد اليوم دعوتي إلى دول العالم للمساهمة في دعم هذه الجهود عند انعقاد مؤتمر المانحين.

خامسا، فيما يتعلق بالمحور السياسي، تؤمن الحكومة بأن كل الإجراءات والترتيبات المذكورة سالفاً لن يكتب لها الاستقرار في غياب تسوية سياسية جذرية. ولقد أثبتت الحكومة من قبل ومن خلال مفاوضاتها مع الحركة الشعبية جدية غير مسبوقة في تاريخ الأزمة السودانية للتعاطي بصورة بناءة وخلاقة مع قضية التسوية السياسية في السودان.

وفي هذا الصدد، أؤكد أن المبادئ الأساسية التي رسختها الحكومة خلال السنوات الماضية، عن طريق الدستور الذي أجازته في العام ١٩٩٨، وعن طريق اتفاقية

السلام مع الحركة الشعبية الموقعة في التاسع من كانون الثاني/يناير الماضي. تمثل قناعة والتزاما قويا من الحكومة تنطبق على جميع ولايات السودان في الغرب والشرق والوسط والشمال. والحكومة مستعدة لإجراء التسوية النهائية على أساس هذه المبادئ بعد الاتفاق على تفاصيلها وآلياتها من خلال التفاوض مع حاملي السلاح في دارفور، وأوجز هذه المبادئ فيما يلي:

أولا، اعتماد صيغة الحكم اللامركزي المتقدم باعتبارها الأنسب للولايات في السودان. ويعني هذا بالنسبة للحكومة اعتماد دستور لكل ولاية في ظل حاكمية الدستور الوطني العام كما أقرته اتفاقية السلام في نيروبي. وفي إطار العلاقة بين دستور الولاية والدستور الوطني ستكون للولايات الصلاحيات التالية: أولا، سلطات سياسية واقتصادية موسعة يُتفق على تفاصيلها، وقد أوضحت اتفاقية السلام الخاصة بالجنوب كثيرا من هذه السلطات بالفعل، بحيث تعطى الولايات حرية القرار السياسي والاقتصادي في إطار الحكم اللامركزي. ثانيا، انتخاب الأجهزة التنفيذية والتشريعية لكل ولاية انتخابا حراً وعاما على أساس المنافسة المفتوحة بين القوى السياسية. ثالثا، تأمين نصيب عادل للولايات في أبنية السلطة المركزية التشريعية والسياسية. رابعا، إنشاء جهاز قضائي مستقل. خامسا، إنشاء خدمة عامة فاعلة ومستقلة.

ثانيا، اعتبار التنوع الثقافي والاجتماعي رصيدا إيجابيا للسودان يمكن توظيفه في ظل الاستقرار السياسي والازدهار الاجتماعي من أجل تحقيق وحدة قائمة على التعدد.

ثالثا، الاتفاق على صيغة عادلة لاقتسام عائد الثروات بما يمكّن كل ولاية من الحصول على نصيبها العادل. ويمكن الاهتداء في هذا الصدد باتفاقية قسمة الثروة الموقعة في نيفاشا.

رابعا، إنشاء مفوضية للتنمية وإعادة التعمير للعناية بمتطلبات التنمية العاجلة والآجلة وتخصيص ميزانية لها من عائدات الدولة المركزية إضافة إلى مساهمات المانحين.

إن إطالة أمد المشكلة القائمة في دارفور سواء من خلال المماطلة في التفاوض والسعي للوصول إلى الاتفاق، أو بسبب انصراف المجتمع الدولي عن دعم الجهود الجادة والبناءة للمساعدة في إيجاد الحلول ستعني استمرار هذه المشكلة وتفجر مضاعفاتها. إن رسالتي إليكم وإلى الأسرة الدولية تنطلق من رغبة صادقة وجادة لصياغة ملامح رئيسية لحل هذه المشكلة والتزام من ناحيتنا بالتفاوض بمقتضاها.

إن تطبيق الرؤية التي أوجزتها لكم تنبني على إيمان قوي بأن المشكلة القائمة لا بد من حلها في إطار تأكيد المبادئ الديمقراطية واللامركزية والرشد في الحكم والعدالة في الحقوق، وهي المبادئ التي أعتقد جازما أنكم تشاركوننا إياها. وفي هذا الصدد، ندرك الدور الكبير الذي يؤديه المجتمع الدولي وينبغي أن يؤديه من خلال آلية الاتحاد الأفريقي وهو ما جرى الاتفاق عليه. إننا نرحب بالجهود التي تبذل في هذا الصدد سواء في رعاية الاتفاقيات، والشهادة عليها، وضمانها، ومتابعة تنفيذها كما نرحب بالدعم المادي والفني من أجل دفع تلك الجهود وندعو إليه.

ختاما، فإن حكومة السودان تجدد شكرها وتقديرها لهذا المجلس والمجتمع الدولي ومنظمات الأمم المتحدة المتخصصة، وبصفة خاصة لبعثة الأمم المتحدة المتقدمة بقيادة السيد يان برونك على جهدها في تحديد رؤية عمل، وستجد منا البعثة كل تعاون في إكمال مهمتها. ونتطلع إلى أن نجد من مجلس الأمن التفهم والسند البناء حتى تنجز الحكومة تعهداتها الكاملة بما يعين على تحقيق السلام العادل والشامل والعاجل في كل السودان جنوبا وغربا، في دارفور، وشرقا ووسطا، وفي السودان بأسره.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لرئيس الجبهة الشعبية لتحرير السودان/الجيش، السيد جون قرنق دي مبيور.

**السيد قرنق دي مبيور** (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أتوجه بالشكر إليكم، سيدي، وإلى هذه الهيئة العالمية، مجلس الأمن، على توجيه الدعوة إليّ لحضور هذا الاجتماع.

وأود أيضا أن أشكر المجلس على قدومه إلى نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، الأمر الذي أسهم إسهاما إيجابيا في تحقيق السلام في بلدنا. ونحن – الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة السودان – وعدنا المجلس والشعب السوداني بأننا سنقدم هدية عيد الميلاد والعام الجديد في شكل تحقيق السلام الشامل، وأنجزنا ذلك بالذات. ونشعر بالامتنان للمجلس ولجميع الذين سهلوا التوقيع على اتفاق السلام الشامل.

إن الاتفاق الذي وقعنا عليه في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بشر ببدء عهد جديد في تاريخ السودان، والمنطقة وأفريقيا. واستغرق الطرفان ١٠ أعوام للتوصل إلى اتفاق السلام النهائي في ظل وساطة الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيغاد) – من وقت إصدار إعلان المبادئ، في عام ١٩٩٤، والتوصل إلى اتفاق مشاكوس الإطاري، في تموز/يوليه ٢٠٠٢، إلى عقد المشاورات المكثفة في نيفاشا، حيث أقمنا على عثمان طه وأنا لفترة ١٦ شهرا، من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ إلى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ويشكل اتفاق السلام الشامل إنجازا سودانيا حقيقيا، يسره مسعى أفريقي إقليمي للوساطة بذلته بلدان إيغاد، وخاصة كينيا وأوغندا وإثيوبيا وإريتريا، بتسهيل من المجتمع الدولي، وخاصة ثلاثي بلدان الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنرويج، بالإضافة إلى إيطاليا وهولندا وبلدان أخرى. ولم نشعر بالدهشة، ولكننا شعرنا بالسعادة حيال التأييد العارم والكاسح من الشعب لاتفاق السلام الشامل.

وبناء على ذلك، فإن مجلس التحرير الوطني التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان الذي يشكل أعلى هيئة تشريعية للحركة، صدق بالإجماع على اتفاق السلام الشامل في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بعد يومين من المداولات التي جرت في رمبيك. كما أن المجلس الوطني التابع للحكومة صدق بالإجماع على اتفاق السلام الشامل، في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وفي ذلك الصدد، أود أن أعلن، بالنيابة عن الطرفين وشعب السودان، أننا فخورون بتحقيق ذلك الإنجاز وأننا نحظى بالملكية الوطنية للاتفاق. ولذلك السبب، فإننا قلنا، في الأحكام العامة والأساسية لعنصر تدابير وقف إطلاق النار الواردة في اتفاق السلام الشامل، إن

> ”الطرفين يتفقان على أن ملكية عملية السلام والإرادة السياسية والحوار المستمر عناصر لا غنى عنها للسلام المستدام. وسيتعاون الطرفان بغية مراعاة واحترام وقف إطلاق النار وسيلجآن إلى حكمتهما بالذات لاحتواء وتسوية أي مشكلة قد تنشأ“.

واستعدادا لتنفيذ اتفاق السلام الشامل، أنشأت الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان عدة لجان لوضع آليات لتحويل مختلف أجهزة الحركة/الجيش من أجهزة لحرب العصابات والمعارضة المسلحة إلى مؤسسات للحكم الرشيد. كما أننا نجري مناقشات مع حكومة السودان بغية أن ترسل الحركة الشعبية، في وقت قريب بعد زيارتنا الحالية لمجلس الأمن، أفرقة متقدمة إلى الخرطوم وجوبا وملكال وواو وكادقلي والدمازين وأبيي – وهي المناطق المحددة في الاتفاق – لتسهيل تنسيق تنفيذ اتفاق السلام الشامل حتى لا يتعين علينا أن نجري الاتصالات وكل طرف بعيد عن الآخر.

كما أن حكومة السودان والحركة الشعبية على السواء تجري كل منهما حاليا تقييما لمشروع بعثتها المشتركة

للتقييم. وستكون وثيقة مشتركة نهائية جاهزة في وقت قريب لتقديمها إلى مؤتمر المانحين، الذي يؤمل أن ينعقد في أوسلو الشهر المقبل. ونعمل أيضا بشكل مشترك لإصدار مشروع أولي للدستور الوطني المؤقت، بالتشاور مع القوى السياسية الأخرى في البلد ومع جماعات المجتمع المدني. وسيقدم ذلك المشروع إلى اللجنة الوطنية لاستعراض الدستور المؤلفة من ٦٠ عضوا والشاملة لجميع الأطراف لمناقشته وزيادة تطويره واعتماده في نهاية المطاف لدى مجلس التحرير الوطني التابع للحركة الشعبية والمجلس الوطني لحكومة السودان، كما يؤمل خلال الأسابيع الستة المقبلة. والدستور الوطني المؤقت سيشكل الأداة الدستورية اللازمة لإنشاء حكومة الوحدة الوطنية، وحكومة جنوب السودان والهياكل الأخرى المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أناشد المجتمع الدولي أن يساهم بسخاء في مؤتمر اوسلو للمانحين. وحينما اجتمع مجلس الأمن في نيروبي، ناشدت المجتمع الدولي من خلال المجلس أن يساهم بسخاء وأن يفي بالتزاماته في مؤتمر المانحين.

ومن الواضح أن اتفاق السلام الشامل يمثل العديد من التحديات والفرص بالنسبة للسودان والمنطقة وأفريقيا والعالم قاطبة. ويتعين أن يترجم اتفاق السلام الشامل إلى فوائد حقيقية وملموسة. وبدأ اللاجئون والأشخاص المشردون داخليا بالفعل ينتقلون إلى ديارهم الخاصة بهم في جنوب السودان وجبال النوبة ومنطقة النيل الأزرق وأبيي – قبل إنشاء الحد الأدنى من المنافع الاجتماعية الضرورية. وذلك الأمر يسبب المزيد من الأسى للمجتمعات المضيفة، التي تجد أنفسها بالفعل في حالة ضعف. وأغتنم فرصة زيارتي لمجلس الأمن كي أناشد المجتمع الدولي وأحثه على العمل بشكل عاجل لمساعدتنا في الاضطلاع بالمهام الهائلة المتمثلة في العودة الطوعية للاجئين العائدين والأشخاص المشردين داخليا وإعادة إدماجهم وإعادة تأهيلهم. والطرفان بشكل عام، وخاصة الحركة الشعبية، بحاجة إلى الكثير من المساعدة لتمكينهما من الوفاء بالتزاماتهما ومن الاستمرار في الملكية الكاملة لاتفاق السلام الشامل وتنفيذه.

وبالنسبة لبعثة الأمم المتحدة لدعم السلام في السودان، أود أن أقول إن الحركة الشعبية ترحب بنشر بعثة للأمم المتحدة لدعم السلام في السودان، وتساند من حيث المبدأ، نشر هذه البعثة، على النحو الذي طلبه الطرفان في اتفاق السلام الشامل. وفي ذلك السياق، أود أن أطلب تعيين ممثل للحركة الشعبية هنا لكي نتمكن من مناقشة تفاصيل بعثة دعم السلام في السودان ولكي نتمكن من الإسهام بالأفكار، كما قلنا في اتفاق السلام الشامل حينما طلبنا إلى الأمم المتحدة ”أن تشكل بعثة للأمم المتحدة لدعم السلام مبسطة وفعالة ومستدامة ومعقولة التكلفة بغية رصد هذا الاتفاق والتحقق منه وبغية دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل على النحو المنصوص عليه في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة“. كما أن هناك العديد من المسائل الأخرى التي سنكون بحاجة إلى مناقشتها وتنسيقها، مثل حجم القوة والبلدان المساهمة فيها.

وبشكل عام، فيما يتعلق بالتنفيذ الكلي لاتفاق السلام الشامل، فإننا بحاجة إلى تصور مشترك للعملية. والأمم المتحدة ليست وحدها في هذه المسألة. وفي المساعي الرامية إلى رصد امتثال الطرفين لالتزاماتهما بموجب اتفاق السلام الشامل والتحقق من هذا الامتثال، فإننا نرى أن تعمل الأمم المتحدة بالتضافر مع الأطراف الفاعلة الأخرى في إطار لجنة التحديد والتقييم، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام. وتلك تفاصيل نود أن نناقشها مع المجلس إذا تركنا وفدا هنا لدى الأمم المتحدة.

وفي ذلك الصدد أيضا، فيما يتعلق بمسألة عملية الأمم المتحدة لدعم السلام في السودان، أود أن أشير إلى أننا، نحن السودانيين، تفاوضنا فيما بيننا طوعا حول اتفاق فريد للسلام الشامل، يصف، لعدم وجود مصطلح أفضل،نموذجا للحكم في بلد واحد بنظامين خلال السنوات الست للمرحلة المؤقتة، التي سيمارس في نهايتها شعب جنوب السودان وأبيي حق تقرير المصير للاختيار بين البقاء ضمن سودان جديد موحد أو الانفصال وإقامة جنوب سودان مستقل. ونؤمن بأن هذا أفضل سبيل لتحقيق العدالة والمساواة لجميع السودانيين، بغض النظر عما إذا كانوا من أصل عربي أو أفريقي، وإذا كانوا مسلمين أو مسيحيين: عن طريق اتحاد طوعي. ونؤمن بأننا سنبلغ تلك الغاية إذا نفذنا اتفاق السلام الشامل وإذا عملنا في إطار شراكة بوصفنا سودانيين.

إنني مدرك أن منظومة الأمم المتحدة تتعامل طبيعيا مع دول نموذج الحكم فيها يتمثل في بلد واحد/نظام واحد. لكن نموذج بلد واحد بنظامين، الذي تفاوضنا بشأنه في اتفاق السلام الشامل، والذي شهدت عليه الأمم المتحدة في مراسيم التوقيع في نيروبي بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير، يمثل إرادة الشعب السوداني. وإنني أناشد منظومة الأمم المتحدة أن تحترم ذلك وأن تراعيه في جميع تعاملاتها مع حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان، من دون المساس بوحدة وسيادة السودان.

ثالثا، أود أن أتكلم بإيجاز عن السلام في دارفور وفي شرق السودان. إن الصراع في دارفور صراع قديم؛ إذ أنه لم يبدأ سنة ٢٠٠٣، كما يبدو من بعض التقارير. كما أنه لم يبدأ بسبب شعور المعارضة المسلحة في دارفور بأنها استبعدت عن عملية محادثات السلام للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية/نيفاشا. فالصراع في دارفور يعود إلى الثمانينات، قبل أن تتولى الحكومة الحالية السلطة – بل إلى ما قبل ذلك. لكن هذا ليس وقت ومكان التكلم عن تاريخ وخلفية الصراع في دارفور.

عندما اشتد الصراع في دارفور في نهاية عام ٢٠٠٢، سارعت الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى إعلان أن سعي أي من الجانبين لتحقيق الانتصار العسكري سيكون عقيما، ولن يؤدي إلا إلى تصعيد الصراع، وأن حكومة السودان والمعارضة المسلحة في دارفور ينبغي لهما أن تبحثا عن تسوية سياسية تفاوضية سلمية في أقصر وقت ممكن. وقد برهنت الأحداث منذئذ على صحة موقفنا، الذي نود أن نكرره اليوم. وإن الحركة الشعبية لتحرير السودان، بعد أن أبرمت مؤخرا اتفاق السلام الخاص بها مع حكومة السودان، تشعر بالتشجيع والتفاؤل حيال أن اتفاق السلام الشامل سيحسن فرص الحل السلمي في دارفور وشرق السودان.

أولا وقبل كل شيء، لا بد من تهيئة مناخ ملائم بقدر كاف لإجراء حوار بناء بين حكومة السودان والمعارضة المسلحة. ويجب على الأطراف أن تتقيد تقيدا تاما بالتزامها بوقف الأعمال العدائية. وينبغي كبح جماح مليشيا الجنجويد، وأفرادها الذين يثبت في النهاية أنهم اقترفوا جرائم خطيرة أو فظائع ينبغي معاقبتهم – بعد تحقيق السلام في دارفور، لا قبله، لأن ذلك سيكون بمثابة وضع العربة أمام الحصان، وفي هذه الحالة لا العربة ستتحرك ولا الحصان سيتحرك، ولن يذهب أي منهما إلى أي مكان.

ومع أن الحركة الشعبية لتحرير السودان ليست طرفا في حكومة السودان الحالية – وليست طرفا أيضا في معارضة دارفور المسلحة – نرى أن لدينا واجبا أخلاقيا وسياسيا بأن نساعد السودان في تحقيق السلام الشامل. وتقف الحركة الشعبية لتحرير السودان على أهبة الاستعداد لتقديم مساعدتها في إيجاد حل للصراع في دارفور وفي شرق السودان. وتلك المساعدة يمكن تقديمها على شكلين مختلفين. وبصفتنا

المهندس المشارك في تصميم بروتوكولات نيفاشا واتفاق السلام الشامل بوسعنا، أن نطرح وجهات نظرنا ومقترحاتنا حول كيفية تكييف عناصر البروتوكولات حتى تلائم الحالة في دارفور في إطار منتدى أبوجا، وحتى تلائم فيما بعد الحالة في شرق السودان أيضا، في إطار منتدى ما يكون مقبولا للأطراف. ولغرض تقديم المساعدة ذاك، عندما علمت بأنني سأتوجه إلى نيويورك، مررت قبل المجيء إلى هنا بكينيا للتشاور مع الرئيس مواي كباكي، وبأديس أبابا للتشاور مع ألفا كوناري، المكلف بملف دارفور بالنيابة عن الإتحاد الأفريقي، ومع رئيس الوزراء مليس زناوي. ومن هناك توجهت إلى أسمرة للتشاور مع الرئيس أفويركي وكامل مجموعات دارفور: حركة تحرير السودان، وحركة العدالة والمساواة، فضلا عن كونغرس بيجا وأسود رشايدة الأحرار لشرق السودان. أخيرا، قدمت عبر القاهرة، حيث تشاورت مع الوزير عمر سليمان، لأن مفاوضات التحالف الوطني الديمقراطي، بما في ذلك شرق السودان، تجري في ظل وساطة مصرية.

ونتيجة لتلك المشاورات ومعرفتي بالحالة، أشعر بالتشجيع لإيماني بأن اتفاق السلام الشامل يمكن تطبيقه بنجاح وتكييفه لحل الصراعين في دارفور وشرق السودان، كي يتسنى تحقيق اتفاق سلام شامل للسودان بأكمله. وأؤمن بأن أول خطوة تتخذها الأطراف يمكن أن تكون الموافقة من حيث المبدأ – ويستحسن أن تعلن التزامها أمام مجلس الأمن – على قبول اتفاق السلام الشامل كأساس لحل الصراعين في دارفور وشرق السودان، وربما أمكنها الالتزام أيضا بموعد نهائي للتوصل إلى اتفاق، مثلما فعلنا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ويمكن للأطراف حينئذ أن تتفاوض على تفاصيل الحكم الذاتي وحكم نفسها بنفسها في تلك المناطق، وعلى تقاسم السلطة وتقاسم الثروات، وعلى الترتيبات الأمنية. وبوسع الحركة الشعبية لتحرير السودان أن تساعد الأطراف في الاتفاق على تلك التفاصيل. وأي تعديلات يمكن إجراؤها على تلك المعايير – الحكم الذاتي، تقاسم السلطة، تقاسم الثروات، والترتيبات الأمنية – إذا كانت ستجلب السلام إلى السودان وتبقي على البلد متحدا، فستكون الثمن الذي لا بد أن تدفعه جميع الأطراف.

هذا هو الجانب الأول من المساعدة التي يمكن أن نقدمها. وفي الجانب العسكري والأمني، يمكن أن تساعد الحركة الشعبية لتحرير السودان في المساهمة في تثبيت استقرار الحالة الأمنية في دارفور وفي حماية المدنيين، إذا طلبت منها ذلك الأطراف في الصراع في تلك المنطقة أو طلب منها المجتمع الدولي ذلك بموافقة الأطراف. وفي أيلول/سبتمبر الماضي، عندما قدمت إلى نيويورك والتقيت الأمين العام، اقترحت أن من شأن تشكيل قوة ثلاثية لتثبيت الاستقرار في دارفور، تتألف من ١٠ ٠٠٠ جندي من حكومة السودان، و ١٠ ٠٠٠ جندي من الحركة الشعبية لتحرير السودان، و ١٠ ٠٠٠ جندي من الاتحاد الأفريقي، بدعم دولي لوجستي وغيره، أن يتمخض عن قوة محايدة وقوية بما يكفي لتثبيت الاستقرار الأمني في دارفور وحماية المدنيين، وبالتالي لخلق البيئة الضرورية المؤاتية للمفاوضات والتوصل إلى اتفاق سلام شامل.

الآن، بعد أن وقعنا على اتفاق السلام الشامل مع حكومة السودان، يصبح ذلك العرض معقولا بدرجة أكبر، وأود أن أجدد ذلك العرض حتى ينظر فيه كل المعنيين.

وكما ذكر من قبل، ورغم الصورة القاتمة في دارفور، ثمة سبب للاعتقاد – وإنني متفائل بذلك – أن اتفاق السلام الشامل الموقع في ٩ كانون الثاني/يناير قد حسّن الآن تحسينا كبيرا آفاق حل الصراع في دارفور والصراع في شرق السودان. لذلك، فإن الإمكانيات التي هيأها اتفاق السلام الشامل ينبغي استكشافها بالكامل من

حيث إيجاد تسوية سياسية منصفة وعادلة قبل أن يلجأ المجتمع الدولي إلى تدابير أخرى.

أخيراً، أود أن أحذر هذه الهيئة العالمية من قيام البعض أحيانا بالربط بين تنفيذ اتفاق السلام الشامل وتسوية الصراع في دارفور. بل إن البعض يذهبون إلى القول إنه لن تكون هناك عوائد للسلام بالنسبة لجنوب السودان أو المناطق الأخرى التي يشملها اتفاق السلام الشامل ما لم يُحل الصراع في دارفور. ذلك موقف معيب ويؤدي إلى نتائج عكسية. أولاً، إنه يعاقب ضحيتين للصراع: جنوب السودان ودارفور. وهو موقف غير صحيح أخلاقياً كما أنه غير سليم سياسياً.

ثانياً، إن العاقبة المنطقية لذلك الموقف هي التأثير على الحالة في الجنوب وجبال النوبة والنيل الأزرق وأبيي بالعودة إلى أجواء الحرب، وبالتالي ستجتمع الحالة البائسة الراهنة في دارفور والأوضاع التي تعتمل في شرق السودان. وسيفضي ذلك إلى سيناريو لإجهاض الدولة في السودان – الأمر الذي نريد أن نتجنبه بالدرجة الأولى من خلال التوقيع على اتفاق السلام الشامل.

ففي الحرب، كما في غيرها من مجالات النشاط، كثيراً ما يكون أفضل ما يمكن عمله حيالها هو تعزيز النجاح. وبالتالي، فإن مسار العمل السليم والحصيف يتمثل في تنفيذ اتفاق السلام الشامل والسعي في نفس الوقت إلى تسوية سياسية عادلة ومنصفة في دارفور وشرق السودان. لكن تعليق تنفيذ اتفاق السلام الشامل بانتظار حل في دارفور سيفضي قطعاً إلى كارثة خطيرة – ليس في السودان فحسب، بل في بقية المنطقة وما وراءها. وإننا نحذر بشدة من مغبة هذا الربط.

مرة أخرى، أشكر المجلس جزيل الشكر على دعوتي لمخاطبة هذه الهيئة العالمية. وأرجو أن تكون النقاط التي اشتملت عليها ملاحظاتي القليلة مفيدة للأعضاء ولتحقيق تسوية سياسية عادلة ومنصفة وشاملة في دارفور وشرق السودان حتى يتحقق السلام الشامل في جميع أنحاء السودان، وحتى يتسنى لنا أن ندخل في عهد جديد من السلام والاستقرار والتنمية.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد جون قرنق دي مابيور على بيانه.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة، وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أعطي الكلمة للسيد يان برونك، الممثل الخاص للأمين العام في السودان ورئيس عملية دعم السلام.

**السيد برونك** (تكلم بالانكليزية): يوم الجمعة الماضي، أتيحت لي الفرصة لعرض التقرير (S/2005/57) المطروح على المجلس، والتقرير المتعلق باتفاق السلام الشامل بين الشمال والجنوب (انظر S/PV.5119). في ذلك التقرير وفي عرضي له أعربت عن التهنئة لنائب الرئيس طه والسيد قرنق على ذلك الإنجاز العظيم. كما قدمت عدداً من الاقتراحات فيما يتصل بولاية بعثة الأمم المتحدة تستهدف الاضطلاع بالمهام التي توختها الأطراف للأمم المتحدة في اتفاق السلام.

واليوم، سوف أقتصر في بياني على التقرير الثاني (S/2005/68)، المعروض على المجلس: تقرير الأمين العام عن السودان. يتذكر الأعضاء أن نصف عام قد انقضى منذ أن اتخذ المجلس قراره الأول بشأن دارفور، القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤). ومنذ ذلك الحين، تقدم إلى المجلس تقارير شهرية عن التقدم المحرز، أو غياب التقدم، فيما يتعلق بالأمن والأوضاع الإنسانية في دارفور والمحادثات السياسية. وبعد نصف العام، نرى من المناسب أن ننظر إلى الوراء في محاولة لاستعراض وتقييم الوضع الحالي من منظور أبعد مدى. وقد فعلنا ذلك في التقرير. وأود أولا تلخيص النتائج.

خلال الأشهر الستة الماضية، اتصف أداء حكومة السودان امتثالاً لالتزاماتها وتعهداتها بالتفاوت. فقد تحسن الوصول إلى المساعدة الإنسانية نتيجة لرفع القيود التي كانت مفروضة على إيصالها في الصيف الماضي. إلا أن العمل في مجال حقوق الإنسان، وخاصة إجراءات إنهاء الإفلات من العقاب، لم يرق إلى مستوى ما وافقت عليه الحكومة وما طالب به مجلس الأمن. وقد أبدت الحكومة استعدادها لإحراز تقدم في المحادثات السياسية بشأن دارفور. إلا أن القتال استمر على أرض الواقع و لم يُحترم وقف إطلاق النار. وما زال بوسع المسؤولين عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبت على نطاق واسع أن يفلتوا من العقاب. ولا تزال المليشيات تشن هجماتها، زاعمة أنها ليست طرفاً في أي اتفاق. و لم توقفها الحكومة.

وخلال هذه الفترة، أصبحت حركات المتمردين أقل تعاوناً في المحادثات. وهذه الحركات، بدورها، خرقت وقف إطلاق النار مرة تلو الأخرى. وتزايدت هجماتها على الشرطة، وكثيراً ما كان الأمر يبدو متعمداً لحفزها على الرد. وفي بعض الأوقات، أعاقت تلك الهجمات والاستفزازات الوصول إلى المساعدة الإنسانية. وفي وقت لاحق، تناقصت الهجمات على الشرطة. لكن بعض مجموعات المتمردين عرقلت العمل الإنساني من خلال نهب السيارات وعربات النقل وممارسة الضغط على الموظفين المحليين العاملين في المنظمات الإنسانية بل وحتى اختطافهم. والكثير من تلك الإجراءات أعاق إيصال المساعدة الإنسانية بشدة. وتزايد عدد المدنيين المتضررين من الصراع بمعدل فاق قدرة المنظمات الإنسانية على توفير كل احتياجاتهم الرئيسية. ويرجع العجز عن الوصول إلى من يحتاجون المساعدة، في جانب كبير منه، إلى القتال، بل وإلى تزايد أنشطة اللصوصية والتدخل من قبل القوات المسلحة من الجانبين. ويتعرض العاملون في المجال الإنساني للتهديد والتخويف من جانب قوات الطرفين بشكل متزايد، إضافة إلى مواجهة مخاطر عشوائية جراء العمل العسكري وأعمال اللصوصية والسطو المسلح. وتلك صورة قاتمة.

لا مجال للشك في أن الوضع ليس بنفس القدر من السوء الذي كان عليه خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤ حين جرت عمليات قتل وتشريد واسعة النطاق. ولا شك أن الحكومة قد أوفت بالقليل جداً من وعودها. وكان لضغوط المجتمع الدولي والوجود الميداني للمراقبين العسكريين التابعين للاتحاد الأفريقي بعض التأثير، لكن ذلك لم يكن كافياً.

ما هو السبب في هذا الجمود؟ ألم نبذل جهداً كافياً؟ هل ارتكبنا أخطاء؟ أم أن الصراع بلغ حداً من التعقيد بحيث يتطلب إقرار السلام وقتاً أطول؟ إن الصراع في دارفور معقد للغاية. ولهذا الصراع أبعاد سياسية واقتصادية وبيئية وثقافية. إنه أكثر من مجرد حرب أهلية بين حكومة وحركات للمتمردين. كما أن هذا الصراع يشمل عدداً كبيراً من الصراعات القبلية – الصراعات بين القبائل وداخل القبائل وحتى بين العشائر. ولهذا الصراع بلا شك بعض سمات المواجهة بين عرب وأفارقة. ويسجل التاريخ أن المواجهة قد اندلعت أكثر من مرة. لكنه أيضاً كفاح من أجل البقاء بين أساليب معيشة اقتصادية – للمزارعين والبدو – والحد الفاصل بين هاتين الفئتين ليس هو نفسه القائم بين العرب والأفارقة. فلهذا الصراع الاقتصادي أبعاد بيئية. وثمة ضغوط سكانية وضغوط اقتصادية، تتصل بتربية الماشية، مثلاً – فضلاً عن التنافس على موارد شحيحة، مثل الأراضي والمياه.

وإلى هذا الحد، فإن صراع دارفور ليس جديداً؛ فالصراع الاقتصادي قديم الأزل، وكذلك الصراعات الثقافية في دارفور. ولهذا الصراع بعض سمات صراع طبقي، فهناك

قادة يتحكمون منذ زمن بعيد فيمن يزعمون أنهم خدم لهم ، ويعتبرونهم فئة أدنى.

وهذا الصراع ليس مواجهة بين الأديان، ولكن الجماعات الدينية المتعصبة قد فاقمت بعنف من حدته. كما أنه صراع سياسي بين النخبة والمحرومين، بين القادة التقليديين والجيل الجديد الذي ينازعهم السلطة، بين قادة ارتقوا إلى سُدة القيادة في مجتمعاتهم المحلية وإدارة قامت الدولة بتعيينها سعيا إلى تحديث الحكم الإداري وتوطيد السلطة.

إن الصراع في دارفور هو أيضا نتيجة العجز في إدماج الدولة السودانية، التي نشأت نتيجة المطالبة بالاستقلال من الحكم الاستعماري، في الزخم الديمقراطي للأمة بأكملها. وليس السودان دولة متداعية – وهو أبعد ما يكون عن ذلك. إنه حتى الآن أمة عاجزة أو أمة فتية أو عدة أمم تتواجد معا داخل إقليم ضخم واحد، وهي متماسكة بالقوة. ويشبه صراع دارفور الصراع بين الشمال والجنوب، والصراع في شرق السودان – الذي تجلى الأسبوع الماضي في أعمال العنف التي نشبت في بور سودان – وكذلك الصراعات الدائرة في الشمال، في كردوفان وفي وسط السودان. وكانت دوافع كل هذه الصراعات اقتصادية وثقافية وأحيانا دينية، وفي بعض الأحيان عرقية أو قبلية، وبسبب الموارد، وكذلك دوافع سياسية. ويزيد من تعقيد كل هذه الصراعات التنافس على السلطة والحكم السيئ أو البعيد عن الروح الديمقراطية. ولا عجب أن التقدم كان بطيئا، هذا إذا ما كان هناك تقدم على الإطلاق.

وقد تحقق بعض التقدم خلال الأشهر الستة الماضية. لكن هذا التقدم غالبا ما كان في صورة خطوتين إلى الأمام وخطوة إلى الخلف، وغالبا ما كان أسوأ من ذلك، ليتخذ شكل خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الخلف – أي تراجع كامل. وفي بياني أمام المجلس حول تقرير تشرين الثاني/نوفمبر، تكلمت عن خطر الانزلاق إلى حالة من انعدام القانون وانتشار الفوضى. وفي كانون الأول/ديسمبر تسلمت الحكومة زمام الأمور حيث بدأت عملية تطهير للطرق في جنوب دارفور التي أخذت شكل عملية تطهير للمنطقة بأكلمها – وهي منطقة تصل إلى عمق ٢٠ كيلومترا على جانبي الطرق. وقد انهارت المحادثات نتيجة لذلك. وكانت هناك نتيجة أخرى تمثلت في أن عملية التطهير ولّدت مناخا جعل المليشيات المتورطة في الصراع تشعر بأنها تستطيع أن ترتكب أعمال القتل وتفلت من العقاب – فهي تهاجم القرى على نطاق واسع، وتعلن بصراحة أنها لن توقف هجماتها قبل أن تنتهي من الهجوم على كل القرى.

ولم توقف الحكومة تلك المليشيات. ربما كانت الحكومة تفتقر إلى القدرة على القيام بذلك. فتلك المليشيات تتسم بالقوة وجودة التنظيم، ويبدو أن هناك يدا خفية وراء ما تقوم به من أعمال. إن هناك قوى خفية في السودان – قد لا تكون داخل الحكومة، ولكنها قوية – لها القدرة على نشر الرعب في الأرض، بشن الحرب ضد الأبرياء، من النساء والأطفال، الذين يتهمون بأنهم مختلفون، ويُطلب إليهم أن يتركوا مسقط رأسهم وألا يعودوا إليه على الإطلاق.

لقد توصلت لجنة التحقيق إلى نتيجة مفادها أن ما حدث لم يكن جرائم إبادة جماعية. ولكن لجنة تقصي الحقائق خلصت أيضا إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع لا تقل خطورة عن جريمة الإبادة الجماعية. وذكرت اللجنة أيضا أن الأعمال الفظيعة التي بدأت في عام ٢٠٠٣ والتي عهد إليها بالتحقيق فيها، استمرت حتى أثناء فترة التحقيق نفسها. وذلك يعني أنه سيكون من الصعب أن نعلن أن ما حدث من أخطاء مسألة طواها الماضي، وأن الأمور اختلفت وأصبحت أفضل الآن. كلا، ليس هذا هو الحال على الإطلاق. إن عملية القتل الجماعي قد توقفت،

لكن النمط لم يتغير: فالهجمات والهجمات المضادة والعقاب الجماعي والثأر والعنف المنهجي كانت أقل وتيرة فيما بين المقاتلين أنفسهم بالمقارنة مع ما هو موجّه ضد الناس العاديين.

وأثناء زيارتي لدارفور قبل عشرة أيام، شاهدت الآثار المأساوية المترتبة على أعمال التطهير القبلي والعرقي لعشرات من القرى قامت بها المليشيات خلال شهر كانون الثاني/يناير. لقد استمرت عملية التطهير العرقي واضطلعت بها قوات تابعة لطرف ثالث، و لم يتم وقف هذه القوات عند حدها. ولا يمكن أن توقفها إلا قوات طرف ثالث. ولا يسعنا، بعد ستة أشهر، إلا أن نستنتج أن الحكومة لم توقف أعمال العنف؛ وأنها لم تقدم إلى العدالة مرتكبي أعمال العنف تلك – أي هؤلاء المحرضين على العنف، وليس صغار المقاتلين. وبعد ستة أشهر من الذهاب والإياب لا بد أن نخلص إلى أننا في مأزق. وإننا بحاجة ماسة إلى تحقيق تقدم يخرجنا من هذا المأزق.

إن أي حل دائم يقتضي وجود مفاوضات سياسية تجري بحسن نية بين الأطراف العازمة على تمثيل مصالح الشعوب، أيا كان اختلاف مفهوم هذه المصالح. وتتمثل الأخبار السارة في أن الحكومة قد أظهرت استعدادا للتفاوض، التفاوض بصرامة وبجدية، على أساس مبادئ تقاسم السلطة والثروة التي تمخض عنها اتفاق نيفاشا للسلام. وقد أكدت الحكومة مؤخرا التزامها بإجراء هذه المحادثات. وأوضح الرئيس البشير ونائب الرئيس طه – مرة ثانية اليوم – بكل جلاء أن الهدف هو تحقيق السلام من خلال المفاوضات، في دارفور وفي أي مكان آخر في السودان.

أما الخبر السار الآخر فهو أن قلة قليلة من قادة حركات التمرد يهتمون فعلا بهؤلاء الذين يمثلونهم. ومما لا شك فيه أن من بينهم أمراء الحرب، وبلا شك أيضا أنهم منقسمون على أنفسهم لأسباب أيديولوجية وسياسية وقبلية، أو بسبب الصراع الداخلي على السلطة. ومع ذلك، فقد التقيت قادة للمتمردين يهتمون بمن يمثلونهم. إنهم يشعرون بالشك وبعدم الثقة بشكل كامل، لكنهم يهتمون بشعوبهم. ويشكل ذلك الأساس اللازم لأية محادثات جادة.

وفي بياني السابق أمام المجلس، تقدمت بعدة مقترحات لجعل المحادثات أكثر فعالية، على سبيل المثال بالفصل بين المسائل الأمنية والمسائل السياسية، وبتعزيز سلطات المؤسسات المعنية بوقف إطلاق النار. وأناشد الأطراف المعنية دراسة هذه المقترحات بجدية أو إيجاد أساليب أخرى تضمن أن تتوفر لهذه المحادثات فرصة حقيقية للنجاح.

وهناك المزيد من الأنباء السارة. إن اتفاق السلام الشامل بين الشمال والجنوب قد تم توقيعه ولا يزال قائما. وذلك يبشر بالخير في السعي إلى أن يشمل روح الاتفاق دارفور، وفي توفير الوقت والطاقة والتجربة والقدرة التفاوضية للصراع في دارفور.

وأخيرا، هناك خبر سار آخر وهو أن قوات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي تقوم بعمل جيد. لقد التقيت أفرادا عسكريين ذوي كفاءة مهنية عالية ومتفانين في القيام بمهامهم وملتزمين بتقديم المساعدات لضحايا الحرب، وهم على استعداد لاستباق الأحداث وتحمل المخاطر وذلك بعدم البقاء في ثكناتهم أو الجلوس وراء مكاتبهم، يسجلون ما وقع من أخطاء ويبلغون عنها، ولكن بالخروج منها ومنع الأمور من أن تتفاقم. إن القوات التي أرسلها الاتحاد الأفريقي قوات جيدة للغاية وإننا بحاجة إلى الكثير من تلك القوات.

يذكر أعضاء المجلس أنني أشرت أكثر من مرة إلى ضرورة نشر قوة قوية تابعة لطرف ثالث، تكون كبيرة وسريعة الانتشار. إن ولاية القوة التابعة للاتحاد الأفريقي واسعة بصورة كافية ويتم تفسيرها من قبل القادة في الميدان

بطريقة مرنة ومبتكرة. ولكن تلك القوة ليست كبيرة بشكل كاف، وعملية نشرها بطيئة للغاية. وحتى لو كان لدينا كل القوات التي خططنا لتعبئتها في الميدان في دارفور حتى نهاية شباط/فبراير، فإنها لن تكون كافية لإيقاف العنف. إننا بحاجة إلى قوة قوية تابعة لطرف ثالث من الخارج لوضع حد للأعمال التي تقوم بها قوة ثالثة شرسة تعمل من الداخل. إننا بحاجة إلى تلك القوة لنشرها في أي مكان تنشب فيه أعمال العنف أو قد تندلع فيه مستقبلا. وإنني أكرر ما قلته في الشهر الماضي: نحن بحاجة إلى تلك القوات داخل مخيمات اللاجئين وحولها – هناك أكثر من ١,٥ مليون شخص في تلك المخيمات وهو عدد ضخم علينا أن نقوم بحمايته – وعلى جميع الطرق التي تسير عليها وسائل النقل التجارية والإنسانية والمدنية، وفي كل المناطق التي يتعين نزع سلاحها، وفي جميع المناطق التي يتعين على المشردين واللاجئين أن يعودوا إليها لكي نضمن سلامة أرواحهم وأراضيهم وممتلكاتهم. إنها مهمة ضخمة تتطلب وجود قوة شديدة البأس – قوة يثق بها الضحايا.

لكن الحماية عن طريق الردع لا يمكن تحقيقها بقوة تتألف من ١ ٠٠٠ أو ٣ ٠٠٠ من العسكريين ورجال الشرطة مهما كانت درجة كفاءتهم أو تفانيهم. إننا بحاجة إلى عدد كبير من القوات، ونحتاج إليه على وجه السرعة. فبدون تلك القوات سيستمر إحباط أية محادثات سياسية عن طريق ما يحدث من تطورات في الميدان، واستغلال حالة عدم الاستقرار، والعنف الذي يقوض مصداقية الأطراف المتفاوضة. ويتعين علينا أن نخرج من دائرة العنف الجاري في الميدان، والمحادثات المعرضة للخطر، وأعمال العنف المتجددة، والمحادثات المعطلة، وما إلى ذلك.

والهدوء في دارفور يمكن أن يحقق كل ذلك. وإنني أناشد جميع الأطراف – الاتحاد الأفريقي، وكذلك أعضاء مجلس الأمن – إيجاد طريقة ابتكارية لتوسيع القوة الثالثة الحالية لتتمكن من وقف جميع الهجمات.

إن تحقيق السلام سيستغرق وقتا طويلا. واتفاق السلام وما يتلوه من حكم صالح لن يكون كافيا؛ وينبغي أن تتلوه سنوات طويلة من التنمية المستدامة، والتعمير وإعادة التأهيل والمصالحة والإصلاح، مثل جنوب السودان تماما. ورغم أن اتفاق السلام لن يكون كافيا، فإنه ضروري. ونحن لا نستطيع أن نحل المشكلة بين عشية وضحاها، ولكن ينبغي أن نكون قادرين على وقف العنف والمعاناة في أقصر وقت ممكن. ولذلك يلزم التعاون الوثيق جدا بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لضمان أن تكون القوة القوية الثالثة قادرة على وقف أي من كان، وقادرة على وقف أي قوة أو عامل يشرد الأشخاص الأبرياء أو يقتلهم. ووجود قوة قوية ثالثة يشكل حاجزا بين الأطراف وكذلك بين المقاتلين والمدنيين.

وبمساعدة هذه القوة الثالثة يستطيع المجتمع الدولي تمكين الأطراف في السودان نفسه من تحقيق السلام الدائم. لقد كان هناك زخم سياسي منذ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. فقد تم التوقيع في نيروبي على الاتفاق السلام الذي أشرنا إليه آنفا بعد ١٠ سنوات من المفاوضات. وفي دارفور، ينبغي أن يصبح من الممكن التوصل إلى اتفاق من هذا القبيل بعد ١٠ شهور، ابتداء من شباط/فبراير، باعتماد إعلان المبادئ، ووضع جدول أعمال وخريطة طريق لإجراء محادثات تنتهي بنهاية عام ٢٠٠٥. وقد ألمح نائب الرئيس طه إلى هذا.

وهذا يعني أنه في يوم السودان للاستقلال الوطني – ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ – سيكون بوسع السودان أن يكون من أول البلدان الأفريقية التي تنظر إلى الوراء في سلام بعد مضي نصف قرن على الحكم الاستعماري، وقد أصبح دولة ذات سيادة كاملة، وتعيش في سلام. وذلك إنجاز أكثر

قيمة من استقلال دولة تمزقها الحروب الداخلية التي تهدد مستقبل الأمة والدولة والشعب.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في السودان، سعادة السيد بابا غانا كينغبي.

**السيد كينغبي** (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أرحب بالتعليقات التي أدلى بها الممثل الخاص للأمين العام عن دارفور. وتقرير الأمين العام الذي أشار إليه قد عُمِّم صباح اليوم، ولكن بعد الاستماع إلى ملاحظاته باهتمام شديد، لا يسعني إلا أن أوافق على تحليله العميق للحالة في دارفور. وهو قد قدَّم هذا التحليل ببصيرة ثاقبة، وبعاطفة والتزام متميزين. وقد أحطت علما بتوصياته التي لا شك أن قيادة الاتحاد الأفريقي ستنظر فيها كلها وبعناية وتصل إلى نتيجة بشأنها.

أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للدعوة الكريمة الموجهة إلى شخصي بصفتي الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في السودان للمشاركة في جلسة الإحاطة الإعلامية الهامة هذه بشأن تقريري الأمين العام عن السودان.

إن أهمية جلسة مجلس الأمن المعقودة اليوم هذه، قد أبرزتها بجدارة مشاركة النائب الأول لرئيس جمهورية السودان، فخامة السيد علي عثمان محمد طه، ورئيس الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، معالي السيد جون قرنق. إن رجلي الدولة هذين هما مهندسا اتفاق السلام الشامل الذي نحتفل به. وهما بالتفاوض المباشر بينهما بشأن المرحلة النهائية من عملية نيفاشا، بحكمة ووطنية كبيرتين، قد ضمنا الملكية السودانية للعملية ونتيجتها. والآن إذ يمضيان إلى الاضطلاع بدورين أساسيين كشريكين في حكومة الوحدة الوطنية المقبلة، فإن الاتحاد الأفريقي يحييهما ويتطلع إليهما ليجلبا ''لمسة ميداس'' إلى دارفور والتراعات الساخنة الأخرى في بلدهما العظيم.

ومرة أخرى، إن جلسة صباح اليوم جاءت في وقتها لأن التوقيع على اتفاق السلام الشامل في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ فتح فصل جديدا في تاريخ السودان. وجلسة الإحاطة الإعلامية اليوم توفر لنا جميعا فرصة لإعادة تقييم جهودنا الجماعية وبالتالي تظهر لأبناء السودان أن مجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع لا يزالان ملتزمين بمرافقتهم وهم يجاهدون لتنفيذ الاتفاق التاريخي بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. ومما لا يقل أهمية أن جلسة الإحاطة الإعلامية هذه ينبغي أيضا أن توضح للأطراف السودانية توقعات مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأنه ينبغي له مواصلة الصمود على الطريق نحو الاختتام السريع للقليل من المسائل المعلقة، وتمهيد الطريق بذلك لبداية الإجراءات التنفيذية.

ولهذا نرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وننوه مع الارتياح بالملاحظات والتوصيات الواردة فيه. ونرحب خصوصا بالمقترحات الشاملة لنشر عملية الأمم المتحدة لدعم السلام في السودان، على النحو المبين في الجزء سادسا من التقرير. إن الرئيس كوناري يؤيد بقوة مقترحات الأمين العام لاتباع نهج متحد وموحد لتنسيق أنشطة الأمم المتحدة بتجميع الموارد الهامة لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

وذلك النهج الموحد ووحدة الجهود تزداد أهميتهما كثيرا لعلاقة العمل المتوقعة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ، وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وبعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان، على النحو المبين في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، يؤكد

رئيس الاتحاد مع الارتياح على المحادثات الجارية الرامية ليس إلى تعزيز التعاون المؤسسي بين بعثتي المنظمتين في السودان فحسب، ولكن أيضا بين الأطراف ذات الصلة من أجهزة السياسة العامة والمسؤولين على جميع المستويات. ويعرب عن تقديره لمبادرة الأمين العام هذه التي تهدف إلى تحقيق الحد الأقصى من الاستغلال التام لأوجه تكاملنا من خلال آليات التنسيق والتعاون المشتركة المتفق عليها.

وعلاوة على ذلك، يعرب الرئيس كوناري عن تقديره لاعتراف الأمين العام في تقريره، وكذلك مجلس الأمن، بالدور القيادي الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي، في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حلول سياسية تفاوضية للمشاكل الأمنية والسياسية في دارفور. والاتحاد الأفريقي يأخذ هذا الدور بكل جدية، ونحن مدركون لمسؤوليتنا التاريخية. وبمواصلة التفاهم والتعاون من جانب المجتمع الدولي ككل، وهو ما قدمه حتى الآن بسخاء، يكون نجاحنا النهائي في هذا الشأن مضمونا.

ونرحب أيضا بتقريري الأمين العام المؤرخين ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (S/2005/10 و Corr.1 ) و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (S/2005/57). إن التقرير التفصيلي والشامل المؤرخ ٧ كانون الثاني/يناير يتفق بالكامل مع ملاحظات واستنتاجات الاتحاد الأفريقي كما طرحها رئيس اللجنة على مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أبوجا الذي اختُتم للتو. ويتشاطر الأمين العام القلق إزاء استمرار انتهاك جميع الأطراف في دارفور لاتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار وإزاء التدهور المتزايد في الحالة الأمنية في الأشهر الأربعة الماضية. ولكن، منذ وصول المزيد من القوات مؤخرا، اتسمت الأيام العشرة الماضية ببعض الهدوء في أعمال العنف والعنف المضاد المنتشرة على نطاق واسع. ومن المناسب هنا أن نعرب عن التقدير للتعهد الجاد الذي قدمه النائب الأول للرئيس، فخامة السيد علي عثمان طه، إلى قوات الاتحاد الأفريقي عندما زار مقرها في نيفاشا قبل أربعة أيام بأنه سيتولى شخصيا المسؤولية عن دارفور وسيكفل عودة السلام في أقرب وقت ممكن.

إن الاتحاد الأفريقي، وبالطبع المجتمع الدولي برمته، سيقدمان الدعم الكامل للسيد طه في هذا الشأن، وفي التزامه وسعيه. وفي الحقيقة، كان إدراك الاتحاد الأفريقي المبكر – كما ذكر للتو السيد برونك – لضرورة تخصيص قوات كافية لمهمة دارفور هو ما جعل مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد يقرر، في اجتماعه بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، زيادة عدد أفراده إلى ٣٢٠ ٣. وبسبب قيود سوقية وغيرها، لم يتحقق حتى الآن النشر الكامل لتلك القوة. ولكن، اعتبارا من يوم أمس، ٧ شباط/فبراير، نشر الاتحاد الأفريقي في الميدان في دارفور ٣٧٠ مراقبا عسكريا، وقوة حماية قوامها ٤١٠ ١ أفراد، و ٣٥ من أفراد الشرطة العسكرية، و ١١ من ضباط أركان لجنة وقف إطلاق النار، و ٨١ من أفراد الشرطة المدنية. وسيتم قريبا نشر ٣٠٠ جندي آخرين من جنوب أفريقيا وتشاد. وفي نهاية المطاف، ومع استمرار الدعم المادي والمالي الذي لا غنى عنه من شركائنا – خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا وهولندا والمملكة المتحدة وألمانيا وغيرها – ستُبذل كل الجهود للتعجيل بالبرنامج الحالي من أجل النشر الكامل لقوة مجمل قوامها ٣٣٢٠ فردا قبل منتصف نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

ولكن رغم أن مجرد وجود قوات الاتحاد الأفريقي ومبادراتها الاستباقية – التي أشاد بها السيد يان برونك – قد ساعدت بشكل ملحوظ على تجنب تدهور الحالتين الأمنية والإنسانية، فإن من الواضح أيضا أنه مهما كان عدد القوات المخصصة لدارفور فإن الأطراف السودانية ذاتها هي التي تستطيع وضع حد للأزمة هناك. وحتى الآن، لا يمكنني

أن أؤكد أن الأطراف قد أظهرت ما يكفي من الإرادة السياسية أو الالتزام بإيجاد حل دائم للأزمة.

ولكن رغم تأخر التوصل إلى هذا الحل، فإن حقيقة أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع في دارفور، بل حل سياسي فحسب، هي الحقيقة التي ستسود. وفي ذلك الصدد، نقدر إسهام الممثل الخاص للأمين العام، وبعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان بأسرها، وشركائنا الآخرين في المجتمع الدولي الأعم الذين يشجعون الأطراف بنشاط على القبول بذلك الواقع. ونحث على مواصلة تلك الجهود لتهيئة بيئة تمكّن من الاستئناف المبكر لمحادثات أبوجا للسلام المرجأة بين الأطراف السودانية.

لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أنه، قبل عقد جلسة مجلس الأمن هذه، تم تقديم تقرير اللجنة الدولية لتقصي الحقائق عن دارفور إلى الأمين العام في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ويساور الاتحاد الأفريقي القلق إزاء بعض جوانب التعليقات الأولية التي أعقبت تقديم التقرير. فيبدو أن المناقشة الدائرة بشأن التسمية التي يجب إعطاؤها للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي المقترفة في دارفور لم توقف – ولا يمكن أن توقف – تلك الانتهاكات المستمرة و لم تكفل محاسبة مرتكبيها. وأيا كانت التسمية التي تُوصف بها الجرائم المرتكبة في دارفور، فإنها شائنة ويجب ألا تفلت من العقاب. ووفقا للوضع الراهن، يخاطر المجتمع الدولي بالسماح للمذنبين بالإفلات من العقاب لمجرد عدم وجود توافق آراء بشأن المحفل الملائم للنظر في الجرائم.

وفي رأينا، ينبغي أن يكون الاعتبار المركزي لكيفية تحقيق عدالة سريعة ولكن أيضا شاملة بأفضل طريقة تكفل تناسب المردود مع التكاليف حتى تُستخلص العبر الواضحة والأمثلة المفيدة بحيث يمكننا فعلا، بعد رواندا ودارفور، أن نقول: ”كفى“. وفي ذلك الصدد، نرحب بالخطوات التي تتخذها حكومة السودان لتنفيذ بعض توصيات التقرير، وهو ما أكده هذا الصباح النائب الأول للرئيس في مداخلته.

ختاما لتعليقاتي أود أن أعلن، من وجهة نظر الاتحاد الأفريقي، أن الأسابيع المقبلة ستكون حاسمة لا لفرص إحراز تقدم في حل أزمة دارفور فحسب، بل أيضا للانطلاق السلس نحو تنفيذ اتفاق السلام الشامل بين الشمال والجنوب. وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على الضرورة الملحة لاستمرار الالتزام الدولي بالجهود التي يواصل المجتمع الدولي برمته، بقيادة حكومة النرويج، بذلها حاليا لتعبئة الموارد من أجل إعمار وإعادة إعمار جنوب السودان والمناطق الأخرى المتضررة من الحرب في السودان. ونحث الجميع على الإسهام بسخاء في الصناديق المختلفة التي ستُنشأ لذلك الغرض.

والحقيقة أن الكيفية التي سيتم بها تنفيذ الاتفاق الشامل للسلام بين الشمال والجنوب ستحدد لا مستقبل دارفور وقضايا أخرى مثيرة للنزاع وغير محسومة في مناطق أخرى من السودان فحسب بل أيضا مستقبل البلد كله. ولكن لحسن الطالع، يسعدنا التنويه بأن تقرير الأمين العام يقدم إطارا قابلا للتطبيق ومتكاملا للتعامل مع تلك الأمور المترابطة. والاتحاد الأفريقي ملتزم بتقديم أقصى حدود التعاون ومستعد لذلك من أجل تحقيق الأهداف المحددة لعملية الأمم المتحدة المقترحة لدعم السلام في السودان.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد بابا غانا كينغيي على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

باسم أعضاء المجلس، أشكر السيد علي عثمان طه، النائب الأول لرئيس جمهورية السودان؛ والسيد جون قرنق

دي مابيور، رئيس الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ والسيد يان برونك، الممثل الخاص للأمين العام للسودان؛ والسيد بابا غانا كينغيي، الممثل الخاص لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي في السودان على قبول دعوة المجلس ومشاطرته وجهات نظرهم بشأن الحالة في السودان.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.